مشروعية الحكم في المغرب

عند تحليل مسألة المشروعية، تبقى القضية الاكثر اهمية هي معرفة لماذا يتمكن حكم أو نظام ما أو تجمع أو طبقة سياسية مهيمنة في مجتمع ما، من البقاء والاستمرار دون اجراء تغيير في الطرق التي يبسط بها هيمنته وسلطته. ان كثيرا من التحاليل التي تناولت التاريخ الحديث للملكية المغربية، أعلنت، غيرما مرة عن الافلاس ان لم يكن السقوط الاكيد للنظام. فتعويض محمد الخامس بعد وفاته سنة ١٩٦١، لم يكن مسألة أكيدة ومضمونة لولي العهد، نظرا لان الاعتقاد السائد آنذاك كان هو أن الامير الحسن أقل "شرعية" من أبيه، وأقل تاهيلا لممارسة السلطة الضرورية لضمان استمرارية العرش العلوي. وقد جاءت أحداث الدار البيضاء سنة ١٩٦٥، والمحاولتين الانقلابيتين سنتي ١٩٧١، و١٩٧٢، لتغذية نظرة المتشائمين (أو المتفائلين، حسب الزاوية التي ينطلق منها المرء)، بخصوص مستقبل النظام، ككاتب هذا المقال. ومع كل هذا، فان النظام "باق ومستمر". واذا كان النظام المغربي، لا يتفوق من حيث المتانة والاستقرار عن جيرانه سواء القريبين منهم أو البعيدين، فانه بالتأكيد لا يقل عنهم قوة ورسوخا. فما هي العوامل التي يمكن أن تفسر هذا الوضع؟ والى أي حد يمكن تفسير استمرارية الملكية بمشروعية و"دستورية" النظام الملكي؟

لمحاولة الاجابة عن هذه الاسئلة، يتوجب قبل كل شيء أن نجدد وندقق ما نريد قوله بعدد من المفاهيم المستعملة اعلاه. بالنسبة لنا، يدل مفهوم "الحكم" بمغزاه السياسي، على ميزان قوى مختل نسبيا، جوهره يبقى هو خطر وتهديد الاكراه

الجسدي والمادي. ان حكما من هذا النوع، يمكن أن يتجسد في "سلطة" اذا ما شعرت كل القوى المتواجدة بان ميزان القوى المذكور طبيعي ومقبول، وبالتالي مشروع. ويمكن للتقاليد أن تساهم في صياغة حالة القبول والرضى هاته. ان السلطة تمارس عادة من خلال مؤسسات لا تشكل قوى الامن أو قوى الاكراه الا عنصرا ضمنيا بالنسبة لها، اي جزء منها لا أكثر. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار المؤسسات ـ البنية العليا بمعنى أشمل ـ كمنظومة تضم من جهة أجساما اقتصادية واجتماعية وسياسية محددة ومتواصلة زمنيا، ومتداخلة في صياغات متكاملة، ومن جهة أخرى اعتبار المؤسسات كصيرورة تفاعل سياسي متجذر وواضح. أي أن المؤسسة بقدر ما تشكل شيئا في حد ذاتها، بقدرما تشكل وسيلة فاعلة في ذات الوقت.

ثقل وتأثير التقاليد

عندما نتناول التقاليد، وكما هو الشأن في كل بحث سوسيولوجي، نجد أنفسنا أمام واقع عنيد، ذلك أن الناس المعنيين بهذا الامر، لا يفكرون ولا يتحركون صراحة وفق المصطلحات التي نشتغل بها. فالباحثون هم الذين يصفون أنواعا من السلوك بـ"التقليدية" وليس أصحاب السلوك أنفسهم. وينتج عن هذا، أننا غير قادرين على الادعاء بمعرفة الاسباب الحقيقية لانماط من السلوك الاجتماعي والسياسي.

بعد هذا التوضيح، يجب دراسة الافكار السائدة حول مسألة التقاليد في المغرب. في الادبيات المكتوبة باللغة الانجليزية، كثيرا ما يوصف النظام المغربي بـ"باتريموني" patrimonial أو بـ"باتريموني جديد" néo-patrimonial ويرجع الفضل في ايجاد هذه المصطلحات لـ"ماكس فيبر" على الخصوص، والذي يرى في "البتريمونيالية" توسعا وامتدادا عسكريا واداريا للسلطة العشائرية. وحسب "ليدن" و"بيل" يمكن تمييز النظام العشائري في الحياة السياسية في الشرق الاوسط، كما يلي:

١ ـ تواجد المقربين المخلصين بالقرب من القائد، فالحلقة الداخلية لحاشية القائد، مكونة من عناصر مقربة وحميمة تم استقطابها على أساس مدى اخلاصها ووفائها لا على أساس كفاءتها ومؤهلاتها.

٢ ـ التشخيص، وذلك باعطاء العلاقات الشخصية بين القائد وحاشيته، قيمة عالية ومبالغة بأخذ القائد في ظلها مكانة "المرشد" أو "الاب".

٣ ـ صيرورة متكاملة ومستمرة يتم فيها تهميش المؤسسات وتعويم المسؤوليات حتى تبقى دون تحديد، وخلق جو من الحذر المتبادل بين أفراد الحاشية وتعميق الحيطة بينهم الى أقصى درجة.

٤ ـ النزاعات السياسية والتنافسات تبقى محصورة وقائمة على توازن ضعيف ومهتز ولكن بشكل يسمح بخلق أوضاع قارة وجامدة.

٥ ـ استعراض القوة العسكرية والتباهي بها كضرورة لتدعيم السلطة "الباتريمونيالية".

٦ ـ توسيع ونشر الديانة الرسمية وتأثيرها.

ويمكن أن نلاحظ أن هذه المميزات ليست بالتأكيد خاصة بالملكيات، لكنه من الاكيد أيضا أن الرموز الملكية ومظاهرها مؤهلة لخلق جو مساعد ومناخ ملائم "للباتريمونيالية". ولنلاحظ أخيرا أن مصطلح "الباتريمونيالية الجديدة"، الذى يستعمله "ايزينستات" وآخرون، يعني ببساطة بناء السلطة "الباتريمونيالية" في الاطار الادارى والتكنولوجي والعسكرى للدولة الحديثة. ان كل المواصفات المذكورة وبدرجات متفاوتة، تنطبق دون جدال على النظام المغربي.

لكن، هل يعني هذا أن "الباتريمونيالية توازى التقاليد؟ ليس بالضرورة. لنستشهد هنا بالمفهوم الذى يضعه "ايزينستات" للمجتمعات التقليدية: "ان لها توجها لقبول ديمومة حدث ما، أو وضع أو شخصية من الماضي (حقيقية أو رمزية)، ولتجعل منها المنهل الرئيسي لهويتها الجماعية. ان هذا المعطى يحدد حدود وطبيعة نظامها الاجتماعي والثقافي، ويعطي في النهاية المشروعية للتغيير ويسطر حدود التجديد".

اذا ما تقبلنا هذا التعليل، نرى أن النظام التونسي مثلا، وعلى رأسه المجاهد الاكبر، تنطبق عليه مقاييس الباتريمونيالية، دون أن يلجأ الزعيم وحاشيته للبحث عن مشروعيتهم في ماض ذهبي بعيد. فهل يمكن القول بأن تونس باتريمونيالية جديدة دون أن تكون ضمنيا تقليدية؟ على العكس من ذلك، فان المغرب، أو على الاصح السلالة العلوية، تتوافق مع مقاييس الباتريمونيالية والتقليدية في نفس الوقت. فعلى غرار الشاهنشاه، وليس كملك الاردن الحسين، فان ملك المغرب يرى في ماضي عائلته تاريخ المغرب وتاريخ الاسلام (أو يجعل ماضي عائلته هو تاريخ المغرب وتاريخ الاسلام). فهو يقدم نفسه كأب ومرشد للشعب المغربي، فوق كل ما هو سياسي، وكعنصر ضمان للاستمرارية في صيرورة يجتهد هو نفسه على تصويرها كصيرورة متقطعة ومهتزة. فهو يجسد بالتالي المؤسسة الحقيقية الوحيدة بالمغرب (وبالتأكيد، فان اشاعة مثل هذا التصور، يتضمن المخاطرة بالطعن في النظام نفسه من حيث أنه عجز بعد ٢٠ سنة من الاستقلال عن خلق مؤسسات أخرى: وسنرجع لهذه المسألة). ان الملك، بالمعنى الذى يقدم به نفسه، يستمد سلطته من الشعب لانها من الله، لكنه ليس مسؤولا الا أمام الله ولا أحد غيره. فهو لا يملك لا حزب الدستور الاشتراكي التونسي، ولا الجماهير الثورية الجزائرية، كمصدر للمشروعية. ذلك أنه هو نفسه المشرّع الاعلى. لكن من الذى يوفر المشروعية للمشرع نفسه في الحقيقة؟

ان النظام المغربي يستعمل جملة من الرموز التاريخية الدينية، سواء تعلق الامر بالبيعة أو بانحناء الوزراء وكبار الموظفين أمام الملك وهو على صهوة الجواد

وتحت المظلة، أو بفرض لباس الجلباب الابيض على كل البرلمانيين لدى افتتاح البرلمان الجديد. وقبل انتخابات، ١٩٧٧، الح الحسن الثاني في خطابه الى الامة، على الطابع الاسلامي لهذا الاقتراع مذكرا (كما فعل عدد من السياسيين قبله) بالمبادئ القرآنية حول الاستشارة (الشورى) والاجماعة الوطني (الجماعة). ويمكن أن نضيف الى هذا، الخفيفة الى البركة التي تشمل العاهل، والتي أنقذته بمعجزة من المحاولتين الانقلابيتين.

يبقى أن نعرف الى أى حد تتمتع هذه الرموز والاستشهادات بثقة ومصداقية الجماهير المغربية. لكن هذا بالضبط ما لا يمكن معرفته، ولا يمكن بالتالي، الا اللجوء الى التأويلات. فنظرة البعض تقوده الى الافتراض بأن النظام ثابت في المغرب، لان هذه الرموز التقليدية مقبولة من غالبية الشعب المغربي كمسألة مشروعة كما هو الحال بالنسبة لمصدرها. وهناك آخرون يضعون مقابل البركة الملكية، مفهوما تعاقديا أكثر لا ينسجم مع البيعة التي تتم فيها الصفقة بين الملك والرعايا المواطنين بشكل يمكن تلخيصه كالتالي: "ما دمنا لا نرى اختيارا أفضل، فاننا نقبلكم".

(...) ويمكن القول بأن الملكية المغربية توجد حاليا في وضع انتقالي من الباتريمونيالية مبني على أساس التقاليد والمشروعية الى باتريمونيالية جديدة تعاقدية حيث تتمحور عملية المساومة لضمان بقاء النظام على مستوى النخب (جمع نخبة) المحلية الموجودة في جهاز الدولة. وهناك نوع ثان من الباتريمونيالية هو السيطرة الشخصية على أساس اخلاص ووفاء لا يستلزمان ايمانا بالمميزات الخاصة بالقائد، ولكنهما مرتبطان كلية بالتشجيعات والمكافئات المادية.

وعلى اعتبار أن الملكية المغربية تعتمد في استمراريتها على هذا النوع من الاخلاص، يمكننا أن نميز لعبة مزدوجة بالنسبة لهذه الملكية: فمن جهة هناك ضرورة التحكم في كل قطاعات نخبة الدولة والشرائح السياسية، ومن جهة أخرى هناك ضرورة تحييد الجماهير ان لم يكن التحكم فيها من جانب الطبقة السياسية.

ان موقع التقاليد، أو على الاصح، موقع النزعة التقليدية traditionnalisme من هذه اللعبة المزدوجة، موقع جوهرى. وهناك من يميز في هذا الصدد بين التقاليد وبين النزعة التقليدية، وذلك على افتراض أن الثانية ليست "طبيعية" بل هي نزعة مخططة دفاعية قمعية ورجعية.

(...) في سياق هذه النزعة التقليدية المخططة والمقصودة من جانب النخبة، فان التقليد المطروح لا يعبر عن الذين ينعتون بأنهم تقليديون، ولا يمكن أن يحظى بأى دعم منهم. بل أن قوته ناجمة عن انعدام البديل الملموس في نظر النخبة، التي تحاول من هذا المنطلق الاستمرار في لعب دورها.

(...) وخلاصة القول، انه يبدو لنا، أن حكم الملكية مرتبط بالعلاقات التعاقدية مع النخبة، هذه العلاقات المطروحة على بساط التفاوض باستمرار ولو بشكل

محدود، وهي تخلو من اى ارتكاز على مشروعية تقليدية أو باتريمونيالية (فشلت هذه المفاوضات على الاقل مع جزء من النخبة العسكرية مرتين). وبالمقابل، تسمح النزعة التقليدية لكل المشاركين في هذه اللعبة، بصياغة مواجهتهم الدفاعية اراء الجماهير التي تبقى مبعدة على هامش المتاجرة الجارية في القمة، أو تستغل هذه النزعة، كما ظهر في المسيرة الخضراء، لتعبئة "الرأى العام" لصالح قطاع من النخبة، ولكن بالخصوص لصالح الحكم على حساب الاخرين.

يتوجب علينا الآن أن نهتم بدور التخطيط والمؤسسات في هذه اللعبة، ذلك أنه سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن كل شيء مرتجل وضبابي. لكن هناك مفارقة، بالنسبة للتحليل على الاقل. فالملكية مضطرة للحذر من المؤسسات بمعناها السائد في الغرب. فلكي تبقى الملكية ضرورة أساسية لاستمرارية النظام، يجب أن توحي مظهريا بأنها هي المؤسسة القارة الوحيدة والمستمرة. في حين أن الباقي، كالاحزاب والنقابات والقوات المسلحة والادارة والمجالس البلدية والبرلمان والصحافة، الخ... يجب أن تبقى كلها مؤسسات احتياطية مرتبطة بالارادة الملكية، ومحدودة الاستقلالية. ولكي تحافظ هذه المؤسسات على وجودها ومشروعيتها، فانها مجبرة على تأكيد وتثبيت مشروعية العرش والا وضعت نفسها على الهامش. ان هذه الالية، كضرورة، هي نفسها التي تشكل عنصر التسيير الرئيسي للنظام السياسي المغربي...

جون واتربوري
(باحث امريكي)

★